صاحب الجلالة يوجه خطابا للأمة بمناسبة عيد العرش

"الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

إن احتفالك اليوم بهذا العيد الوطني المجيد، لهو أكثر من تخليد لذكرى تربع عاهل على العرش ; لأنه بالأحرى تجديد للعهد المقدس الخالد للبيعة، وللميثاق الدستوري المتجدد، اللذين يطوقان ملكك أمير المؤمنين، حامي حمى الملة والدين، بأمانة ضمان سيادتك، ووحدتك الوطنية والترابية، واستمرار دولتك ودوامها، وينيطان به مسؤولية قيادتك ووضع الاختيارات الكبرى للأمة، في إطار ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية.

لقد كان عرش المغرب على الدوام أكثر من رمز للسيادة، لأنه ظل ولا يزال قيادة وطنية مسؤولة واعية لأمانتها العظمى، ضمن ملكية شعبية، العرش فيها بالشعب، والشعب بالعرش. لذلك فإن الاحتفاء به ليعد وقفة سنوية للتأمل والتدبر، لا للتساؤل عمن نحن ? وماذا نريد ? فالمغرب دولة عريقة في حضارتها، متشبثة بهويتها ومقدساتها، دائمة الانفتاح على مستجدات عصرها، موحدة وراء عاهلها، رفيقة للتاريخ، تعرف من أين أتت، وإلى أين تسير.

ونحن البلد الذي قاوم فيه العرش الاستعمار، والإغراء الجارف للحزب الوحيد، والإقتصاد الموجه واستنساخ النماذج الأجنبية، لتمكين المغرب من مشروع مجتمعي ديمقراطي أصيل، جعل منه البلد المتميز بتحقيق المزاوجة الخلاقة بين الوفاء لتقاليده العريقة وبناء الدولة العصرية بقيادة الملك أمير المؤمنين، وبمؤسسات ديمقراطية في إطار منظم ومعقلن، يرسم لكل فاعل حقوقه وحدود مسؤولياته، ضمن منظور يعتبر أن الديمقراطية الحقيقية ترتكز على بعد تتنموي قائم على حرية المبادرة الخاصة، المتشبعة بروح التكافل الاجتماعي.

وإذا كان من حقنا أن نفخر بالريادة في التوفر على هذا المشروع المجتمعي الديمقراطي الواضح المعالم، الذي تحققت للمغرب بفضله عدة مكتسبات ; فإن ذلك لا يعني أننا لم تعترضنا عوائق، أو تعتري مسيرتنا أوجه قصور وتعثرات، ولا يعفينا من التساؤل : ألم يكن بإمكاننا السير بسرعة أكبر ? أو يكن أداؤنا أحسن وأجود ?.

فلنجعل من المكاشفة والحوار بيننا جميعا، في هذا العيد، مناسبة لدعوة كل مغربي ومغربية للاعتزاز بالجوانب المشرقة في هذا المشروع المجتمعي، مستحضرين مؤهلاتنا لتقويتها، ومستشعرين محدودية إمكاناتنا وما اعترى مسيرتنا من سلبيات، لا لزرع روح السلبية وتعتيم الأفق، بل لشحذ العزائم، ورص الصفوف، واستكشاف الحلول والموارد، لاستكمال بناء هذا المشروع المجتمعي الديمقراطي، الذي عاهدناك، منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين، على التفاني من أجل ترسيخه، والعمل الدؤوب على تجسيده الأمثل في جميع المجالات

شعبي العزيز،

لقد بادرنا خلال السنة الماضية إلى ترسيخ ما تحقق لبلادنا من مكتسبات في مجال الديمقراطية السياسية معتزمين مواصلة هذا النهج في تعزيز الحريات العامة وحقوق الانسان وفصل السلط واستقلالها وتوازنها،وكذا توطيد المؤسسات التمثيلية، واللامركزية والجهوية.

وفي سياق انتهاء انتداب المؤسسات المنتخبة، الوطنية والمحلية ; فإننا نؤكد أن من متطلبات توطيد ما تنعم به بلادنا من استقرار ياسي واستمرارية مؤسسية، والارتقاء بمستوى النضج الذي بلغه بناء الصرح الديمقراطي الوطني، إجراء الانتخابات في أوانها الدستوري والقانوني العادي. وعندما نقول بإجاراء الانتخابات في أوانها العادي، فإننا لا نعني بذلك عملية التصويت فقط ; بل نعني كل مراحل المسلسل الانتخابي التي يجب أن تتم في إبانها، وفي مقدمتها الحملة الانتخابية التي يتعين أن تنطلق في مواعدها القانونية.

وبصفتنا ضامنا للمصالح العليا للوطن والمواطنين، فإننا ننبه إلى ضرورة عدم الزج بالبلاد في حملة انتخابوية ضيقة. كما نؤكد وجوب عدم الخلط بين الحملة الانتخابية التي لها موعدها القانوني المحدد، والحملة الانتخابوية السياسوية، التي تشيع البلبلة وتسمم الأجواء السياسية، وتصرف الناس عن المشاكل الحقيقية للبلاد، شاغلة إياهم بمزايدات ومشاكل جانبية ; بحيث أن جزءا كبيرا من مشاكل المغرب الحالية إنما نجم عن هذه الفتنة الانتخابية. وإننا لنهيب بالطبقة السياسية أن تجعل من الفترة التي تفصلنا عن الانتخابات لحظات تعبئة وطنية قوية، وتنافس شريف في إعداد برامج ملموسة، واقعية قابلة للإنجاز ومرتكزة حول نواة صلبة للأسبقيات الأولى بدل جعل كل شيء أولويا، برامج تركز بالأساس على كيفية خلق الثروة وإيجاد الموارد الكفيلة بتجسيد مشروعنا المجتمعي، بدل الطروحات المغلوطة الداعية إلى توزيع تلك الثروة قبل إيجادها مشددين على وجوب مضاعفة الجهود من أجل تفعيل الاصلاحات الهيكلية العميقة التي تتسامى على المنظور السياسوي الظرفي الضيق. وبنفس الحرص ننبه إلى أن الانتخابات وأنماط الإقتراع ليست غاية في حد ذاتها; وإنما هي وسلية ديمقراطية لإفراز نخبة من رجالات الدولة، وأغلبية منسجمة، نابعة من انتخابات تنافسية نزيهة، معبرة بكل صدق وشفافية عن خيارات الناخبين والرأي العام، وملائمة لواقع مشهدنا السياسي والحزبي. وإننا لننبه كذلك إلى أنه إذا كان يجب على الحكومة والسلطات العمومية تحمل مسؤوليتها الكاملة في اقتراح واتخاذ كل التدابير التشريعية والتنظيمية الكفيلة بإلزام الجهاز الإداري باحترام قدسية الاقتراع، تحت المراقبة اليقظة والفعالة والمستقلة للقضاء بمختلف أصنافها ودرجاتها ; فإنه يتعين على الفاعلين في المسلسل الانتخابي، من أفراد وهيئات حزبية أو نقابية أو مهنية، التحلي بفضائل السلوك المواطن ; لأنه لا تنقصنا التشريعات الديمقراطية بقدر ما ينقصنا التشبع بالديمقراطية والالتزام بها ثقافة وسلوكا.

وإيمانا من جلالتنا بفضائل الديمقراطية المحلية; فقد سهرنا على تمتين دمقرطة مدونة الجماعات المحلية وعصرنتها وعقلنتها; لتتحول جماعاتنا المحلية إلى رافعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مولين عناية قصوى في هذا المجال للجهة والجهوية، التي نعتبرها خيارا استراتيجيا، وليس مجرد بناء إداري، وننظر إليها على أنها صرح ديمقراطي أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانبثاق إدارة لا ممركزة للقرب مسيرة من قبل نخب جهوية، وكذا تفتق الخصوصيات الثقافية، التي يشكل تنوعها مصدر غنى للأمة المغربية.

وإيمانا من جلالتنا بأن الديمقراطية ليست مجرد تجسيد للمساواة في ظل دولة الحق والقانون الوطنية الموحدة، وإنما لا بد لها أيضا من عمق ثقافي يتمثل في احترام تنوع الخصوصيات الثقافية الجهوية، وإعطائها الفضاء الملائم للاستمرار والإبداع والتنوع الذي ينسج الوحدة الوطنية المتناسقة ; فإننا نعتبر عيد العرش المجيد، الذي يجسد وحدة شعبنا، وصلة ماضينا بحاضرنا، والذي يحثنا على التفكير في غد أفضل لأمتنا خير مناسبة لمكاشفتك، شعبي العزيز، بمسألة حيوية تهمنا جميعا، ألا وهي قضية الهوية الوطنية، المتميزة بالتنوع والتعددية، مثلما هي متميزة بالالتحام والوحدة والتفرد عبر التاريخ.

أما التعددية، فلإنها بنيت على روافد متنوعة، أمازيغية و عربية، وصحراوية إفريقية وأندلسية، ساهمت كلها وبانفتاح وتفاعل مع ثقافات وحضارات متنوعة في صقل هويتنا وإغنائها. وأما الالتحام، فقد تحقق لها بفضل الأخوة في العقيدة الاسلامية التي شكلت العروة الوثقى لأمتنا. وقد تمكنت هويتنا من تجسيد الوحدة والاندماج والتمازج ضمن أمة موحدة، لم تعرف

أغلبية أو أقلية لأن مواطنيها يتقاسمون جميعا التشبث بثوابتها، وذلك بفضل ديمومة نظامنا الملكي منذ ثلاثة عشر قرنا، الذي أولى هويتنا، في وحدتها وتنوعها، رعاية مستمرة ; جعلتها تنفرد، عبر تطور تاريخنا الوطني بخصوصيات لا نظير لها.

ولقد حرص والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، على أن يتقاسم معك، شعبي العزيز، في خطابه الموجه للأمة يوم 20 غشت 1994 بمناسبة تخليد ذكرى ثورة الملك والشعب، نظرته الثاقبة لمسألة اللغة والهوية المغربية حيث قال رضوان الله عليها: "...فتاريخنا تاريخ صنعناه بأنفسنا لأننا شعب تاريخي. فتاريخنا لم يكن أساسه ركنا واحدا بل أركانا متعددة. وتلك الأركان كانت وطيدة وسليمة لأنها كانت متنوعة وصاحبة عبقرية وأصالة..."; مشددا قدس الله روحه، على أنها "... يجب ونحن نفكر في التعليم وبرامج التعليم أن ندخل تعليم اللهجات علما منا أن تلك اللهجات قد شاركت اللغة الأم ألا و هي لغة الضاد ولغة كتاب الله سبحانه وتعالى ولغة القرآن الكريم في فعل تاريخنا وأمجادنا...".

ومنذ ذلك الحين، بذلت جهود وطنية هامة، وتعاقبت لجان للإصلاح توجت بمصادقتنا على الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي أجمعت عليه مكونات الأمة، من سياسية ونقابية واقتصادية وعلمية وجمعوية، في إطار اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين .ولقد رسم هذا الميثاق الإطار العام لسياسة لغوية واضحة تقوم على جعل اللغة العربية، باعتبارها اللغة الرسمية لبلادنا ولغة القرآن الكريم، اللغة الأساس للتدريس في جميع الأسلاك التعليمية، وعلى الرفع من القدرة على التحكم الجيد في استعمال اللغات الأجنبية، وعلى إدراج الأمازيغية لأول مرة بالنسبة لتاريخ بلادنا في المنظومة التربوية الوطنية وفي الوقت الذي نقوم فيه بإصلاحات حاسمة في عدة ميادين حيوية كبرى، مسلحين في ذلك بإرادة صلبة، واثقين في حكمة وشجاعة شعبنا، مشمولين بالعناية الربانية التي تبارك كل المقاصد النبيلة المستلهمة من الفضيلة ; وحرصا منا على تقوية دعائم هويتنا العريقة ; واعتبارا منا لضرورة إعطاء دفعة جديدة لثقافتنا الأمازيغية، التي تشكل ثروة وطنية، لتمكينها من وسائل المحافظة عليها والنهوض بها وتنميتها ; فقد قررنا أن نحدث، بجانب جلالتنا الشريفة، وفي ظل رعايتنا السامية، معهدا ملكيا للثقافة الأمازيغية، نضع على عاتقه، علاوة على النهوض بالثقافة الأمازيغية، الاضطلاع بجانب القطاعات الوزارية المعنية بمهام صياغة وإعداد ومتابعة عملية إدماج الأمازيغية في نظام التعليم.
كما أننا سنعهد لهذه المؤسسة، التي سنسهر على إعداد الظهير الشريف المحدث لها وتنصيبها قريبا، بالقيام بمهام اقتراح السياسات الملائمة التي من شأنها تعزيز مكانة الأمازيغية في الفضاء الاجتماعي والثقافي والاعلامي الوطني، وفي الشأن المحلي والجهوي ; مجسدين بذلك البعد الثقافي للمفهوم الجديد للسلطة، الذي نحرص على إرسائه وتفعيله باستمرار، حتى تتمكن كل جهات المملكة من تدبير شؤونها في إطار الديمقراطية المحلية التي نحن على ترسيخها عاملون ; وفي نطاق وحدة الأمة التي نحن عليها مؤتمنون.
شعبي العزيز،
لقد سبق لنا أن أكدنا، بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة على إعادة الاعتبار للعمل السياسي والحزبي النبيل، وتعزيز دور الأحزاب السياسية باعتبارها المدرسة الحقيقية للديمقراطية. وبوصف هذه الأحزاب هيئات أناط بها الدستور تأطير وتمثيل المواطنين; فإننا، على غرار توفر الجماعات المحلية والغرف المهنية والنقابات على تشريعات خاصة به تضبط ممارستها لهذه المهمة الدستورية، أصدرنا توجيهاتنا السامية لحكومتنا لوضع تشريع خاص بالأحزاب السياسية يميزها عن الجمعيات، الهدف منه العقلنة والدمقرطة وإضفاء الشفافية على تشكيلها وتسييرها وتمويلها، وتفادي تحول منع الدستور للحزب الوحيد إلى وجود أحزاب وحيدة في الواقع، أو الوقوع في خطأ قياس المجتمع الديمقراطي بعدد أحزابه المتفرقة الضعيفة، المعبرة عن مطامح ضيقة فئوية شخصية ; بدل أن يقاس بالنوعية الجيدة لأحزابه، وبمدى قدرتها

الوطنية على التأطير الميداني للمواطنين، والتعبير عن تطلعاتهم.
أما حقوق الإنسان، فقد حرصنا على توسيع فضاءاتها، باتخاذ عدد من المبادرات والتدابير، نذكر منها، على وجه الخصوص،
مشروع مراجعة مدونة الحريات العامة، التي ندعو الحكومة والبرلمان إلى الإسراع بإقرارها، والانكباب على إحداث جهاز خاص
يسهر على التطبيق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للاعلام والاتصال، في حرص تام على حرياتهما وتعدديتهما، وعلى
التوازن بين الحريات الفردية والجماعية، وبينها وبين الحفاظ على النظام العام الذي يعد خير ضمان لممارسة هذه الحريات.
وإن عملنا الدؤوب من أجل توسيع فضاء الحريات وضمان ممارستها بإحداث أو بتجديد المؤسسات التي ننيط بها هذه المهمة، مثل
المجلس الاستشاري لحقوق الانسان والجهاز المكلف بتنمية التواصل بين الإدارة والمواطن، اللذين سنتولى تنصيبهما قريبا،
والمراجعة المتقدمة لقانون المسطرة الجنائية ; لا يوازيه إلا تشديدنا على أن يكون استكمال بناء الدولة الديمقراطية العصرية، قائمة على الحريات العامة وحقوق الانسان، مستهدفا بناء الدولة القوية، القادرة على فرض احترام القانون من قبل الجميع، ومنع الاستفراد بالرأي باسم الممارسة الديمقراطية وتكريسا لمساواة المغاربة أمام القانون، فقد سهرنا على وضع مشروع القانون التنظيمي للمحكمة العليا، وإعداد مشروع قانون خاص بتفعيل مسطرة رفع الحصانة البرلمانية، فضلا عن تسريع إصلاح القضاء الذي يظل شرطا ضروريا لسيادة القانون ومحفزا قويا على الاستثمار، بما يشيعه ترسيخ نزاهته من ثقة واستقرار.
ولأن ممارسة الشأن العام لا تقتصر على المنتخبين، بل تشمل الجهاز الإداري الذي يجب أن يكون في خدمة المواطن والتنمية; فإننا نلح على ضرورة إجراء إصلاح إداري عميق، وفق منهجية متدرجة، متأنية ومتواصلة، تتوخى تبسيط المساطر، وجعلها شفافة، سريعة، مجدية، ومحفزة على الاستثمار.
وسعيا وراء الحفاظ على ثقافة المرفق العام وأخلاقياته، من قبل نخبة إدارية متشبعة بقيم الكفاية والنزاهة والاستحقاق والتفاني في خدمة الشأن العام وفي مأمن من كل أشكال الضغوطات وشبكات المحسوبية والمنسوبية، والارتشاء واستغلال النفوذ ; فلن نقبل استغلال أي مركز سياسي أو موقع إداري من أجل الحصول على مصلحة شخصية أو فئوية ; منتظرين من السلطات العمومية أن
تكون صارمة في هذا المجال، وأن تلجأ علاوة على ما تتوفر عليه من وسائل للمراقبة الإدارية والقضائية إلى اعتماد أدوات وأجهزة
جديدة لتقويم السياسات العمومية، فضلا عن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنتخبين في إعداد المشاريع وتنفيذها.
تلك، شعبي العزيز، أمانة عرشك ومسؤولية الجالس عليه، كقائد راع لمشروعك الحداثي الديمقراطي، وفي لهويتك، ضامن لما يتطلبها العصر من وجود حكم قوي يضمن استمرار الدولة، ويصون الحقوق والحريات، ويبلور تطلعاتك، واختياراتك الكبرى. وكذلك هو
صرحك المؤسساتي، عتيد في أركانه، كامل في روحه، قابل للتحسين والتجديد في هندسته، على ضوء النتائج المستخلصة من سير مؤسساته، والحاجة لعصرنة هياكله وعقلنتها، وفي أفق الحل النهائي لقضيتنا الوطنية.
ومن منطلق إئتماننا على سيادة المملكة ووحدة ترابها، فقد بادرنا إلى الاستجابة لقرارات مجلس الأمن ومساعي ومقترحات الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي، ومباشرة حوار جاد معهما لإيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، في نطاق أرحب معاني الجهوية والديمقراطية وأمتن ثوابت الإجماع والسيادة والوحدة الوطنية والترابية للمغرب موءمنين بعدالة قضيتنا جاعلين تنمية الأقاليم الجنوبية في مقدمة اهتماماتنا مصدرين تعليماتنا السامية لحكومتنا قصد اتخاذ كل التدابير الكفيلة بتأمين العيش الكريم لجميع رعايانا الأوفياء في أقاليمنا الجنوبية سواء منهم المرابطون بها أو

العائدون إلى حضن الوطن الغفور الرحيم.
وبنفس الحزم والعزم نهضنا بالأمانة الملقاة على عاتقنا بوصفنا أميرا للمومنين، وحاميا لحمى الملة والدين، فجددنا لبيوت الله أداء وظيفتها في محاربة الأمية الدينية والفكرية، كما أعدنا هيكلة المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للعلماء للنهوض بدورها كاملا في مجال العبادات والمعاملات ، بعيدا عن أي تحجر أو تطرف ; حريصين على أن نجعل من المقاصد العليا لشريعتنا الاسلامية السمحة، ومن قيامها على الاجتهاد والانصاف ومن الانسجام مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة، أساس النهوض بوضعية المرأة من خلال تنصيبنا للجنة استشارية خاصة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية، استجابة منا لملتمس كافة الجمعيات النسوية المغربية شعبي العزيز،
إن مشروعنا المجتمعي في شقه الاقتصادي قد اتسم بالريادة عندما أخذ باقتصاد السوق. وقد كان بإمكانه أن يحقق لنا ازدهارا أكبر لولا ما تطلب التوافق على أسسه من صبر ومكابدة وإقناع، و ما اعترض مسيرته من عوائق موضوعية وذاتية، قدنا معركة إزاحتها بتشجيع المقاولة المغربية على القطيعة النهائية مع النزعة الريعية والانتظارية، المناقضة لروح المبادرة، وبالعمل على جعل السلطات العامة في خدمة الاستثمار، بتحسين مناخه وإنشاء شبابيك جهوية موحدة، وخفض تكلفة الانتاج الطاقية والجبائية ; مولين عناية خاصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، التي زودناها بميثاق من شأنه تفعيل دورها كقطب رحى لكسب معركة تشغيل الشباب، وتمكينها من تدبير عصري لملفاتها الاستثمارية بتمويل مضمون. وحرصا منا على جعل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، رافعة قوية للاستثمار المنتج، وأداة فعالة لتنمية الثروة الاقتصادية الوطنية ; فقد قررنا أن نخول هذا الصندوق نظام وكالة وطنية، كما قررنا أن نرصد لهذه الوكالة قسطا مهما من عائدات خوصصة وفتح رأسمال الموءسسات العمومية، التي تشكل ملكا للأمة، لتنمية هذا الرصيد الاقتصادي الوطني، و حسن استثماره لخلق مزيد من الثروات، بدل صرفه في الاستهلاك. و في هذا السياق كان حرصنا على تصدي صندوق الحسن الثاني لأهم معيقات الاستثمار المتمثلة في ارتفاع كلفة الأراضي وانعدام أو قلة الأماكن المجهزة، و ذلك بتهييء مناطق ومحلات صناعية وسياحية وتجارية، وتفويتها للمستثمرين بأثمنة مناسبة، وتمويل مشاريع تحفيزية للاستثمار الخاص، وإنعاش قطاعات البناء، ودعم السكن الاجتماعي، والطرق السيارة، والمنشآت العامة، ومؤسسات السلفات الصغرى، وتكنولوجيات الاتصال والاعلام.
وإذا كان تزامن الجفاف مع ظرفية دولية صعبة، متسمة بارتفاع أثمان البترول وتقلبات أسعار العملة الصعبة، قد حال دون تحقيق كل النتائج المتوخاة من الاقلاع الاقتصادي ; فإننا قد حققنا نتائج مشجعة في القطاعات الواعدة للاقتصاد الجديد لتكنولوجيات الاعلام والاتصال، وكذلك الصناعة التقليدية والصيد البحري والتصدير، والسياحة.
وقد أولينا عناية خاصة لكسب رهان جعل قطاع السياحة قاطرة قوية للتنمية، لما يدره من فرص شغل وعملة صعبة، و ما يتيحه من انفتاح على الحداثة، باعتباره نشاطا اقتصاديا وثقافة وفنا للتواصل مع الغير. كما عملنا على توضيح الرؤية الاستراتيجية في المجال السياحي بالاتفاق الإطار الموقع بين الحكومة والمنعشين السياحيين، الذي يهدف إلى استقبال ما لا يقل عن عشرة ملايين سائح سنويا في نهاية العقد الحالي ; مهيبين بجميع الفاعلين في هذا القطاع الحيوي لمضاعفة الجهود من أجل رفع هذا التحدي ; داعين الحكومة والبرلمان إلى تعزيز الارتفاع المهم المسجل في عدد السياح والمداخيل والاستثمارات السياحية بالتعجيل بإقرار النصوص التشريعية والتنظيمية التي سهرنا على

تأطيرها لقطاع السياحة، والهادفة إلى إيجاد نظام شفاف وعادل للتصنيف والجودة والمراقبة الحازمة، وإعادة هيكلة وتفعيل المكتب المغربي للسياحة ;°وهذا بموازاة مع تنويع المنتوج السياحي والتأهيل الكمي والكيفي للموارد البشرية السياحية، واعتماد المنظور الجهوي التشاركي في تدبير هذا القطاع الحيوي.
وإننا لنوءكد على حكومتنا أن تواصل بحزم وعزم لا يكلان توضيح الرؤية الاقتصادية للمستثمرين من خلال مجموعة من التدابير
والبرامج الملموسة التي من شأنها التحفيز على الاستثمار المنتج، المدر لفرص الشغل، والمشاريع المحددة والقابلة للإنجاز.
وبموازاة مع مواصلة تنفيذ برنامج مكافحة آثار الجفاف للسنة الثانية على التوالي، من خلال مشاريع ملموسة للتنمية القروية
المندمجة، تتعامل مع هذه الآفة كظاهرة بنيوية ; فقد واصلنا أيضا إنجاز برنامج التجهيزات الفلاحية الكبرى، المتمثلة في بناء السدود وري الأراضي. كما أعلنا، خلال ترؤسنا للمجلس الأعلى للماء، عن سياستنا الجديدة التي تستهدف تحصين مكتسباتنا والتكيف مع إكراهات المحيط الطبيعي ; جاعلين ثلاثية الأرض والإنسان والماء قوام سياستنا الفلاحية، وغاية العناية الخاصة التي نحيط بها الفلاحين، و بخاصة صغارهم الذين حرصنا على إعفائهم من قسط كبير من الديون المترتبة عليهم، وإعادة جدولة أداء القسط المتبقي على المدى البعيد.
وإننا لندعو مجددا إلى التعامل مع الماء كمادة ثمينة لا تعوض ، والنظر للأرض الصالحة للزراعة كثروة إن لم تنقص مساحتها فإنها
لن تزيد، وإلى الإنسان كوسيلة وغاية للتنمية القروية المبنية على تكوينه وتحسين ظروف عيشها وفك عزلة.
شعبي العزيز،
إن النجاح الذي عرفته عملية فتح رأس مال اتصالات المغرب والتقدم الذي حققه هذا القطاع يحفزنا على استلهام تجربته من أجل
وضع رؤية استراتيجية تتوخى إصلاح المقاولات العمومية، وتمكينها من هياكل قانونية ومالية عصرية وملائمة لمهامها، وتعزيز
تنافسيتها الداخلية والخارجية، وفتح رأسمالها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، بطريقة تمكنها من الاستمرار في تنمية الاقتصاد
الوطني، وبناء تحالفات استراتيجية حتى تكون بمثابة رمح عولمة الاقتصاد المغربي.
بيد أن الانفتاح على رأس المال الخاص وطنيا كان أو أجنبيا لا يعني بأي شكل من الأشكال التخلي عن مهمة المرفق العام، الملازمة للمقاولات العمومية ; بل يجب أن يكون هدفه الأسمى هو تحسين تدبيرها، وتقوية تدخلاتها، وتسهيل مراقبتها، وتمكينها من الموارد الجديدة، اللازمة للرفع من إنتاجيتها وتنافسيتها ، خدمة للمصلحة العامة.
وإذا كانت عمليات الخوصصة وفتح رأسمال المقاولات العمومية، ومنح امتياز استغلالها قد مكنت خزينة الدولة من مداخيل استثنائية; فإننا ننتظر من حكومتنا استثمارها كما هو الشأن بالنسبة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لخلق مزيد من الثروات، بوضع مشاريع منتقاة بدقة ; مشددين على مواصلة ترشيد الانفاق العام، ومحاربة كل أنواع التبذير، والحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية، المحصل عليها بعد سنوات من التضحيات ; داعين القطاع البنكي إلى تعزيز جهود تحديثه، وحفزه
على الاستثمار، وتطهير بعض مؤسساته التي تواجه بعض المشاكل، لينهض بدوره كاملا كرافعة للإقلاع الاقتصادي.
ويقينا منا بأنه مهما كانت الشروط المادية والمالية أساسية لحفز الاستثمار ; فإنها تظل رهينة بتوفر المناخ الاجتماعي السليم،
وعلاقات الشغل التعاونية والتشاركية ، فإننا ندعو النقابات والمقاولات والسلطات العمومية إلى تبني ثقافة اجتماعية جديدة، تعتمد المواطنة والحوار الدائم، وإحلال قوة القانون محل قانون القوة، وتركز على ضمان فرص الشغل والاستثمار، لكسب رهانات العولمة والتنافسية ; مجددين دعوة حكومتنا إلى الإسراع بوضع النص المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبدل اختزال هذا المناخ الاجتماعي، المحفز على الاستثمار والتشغيل، في مجرد إقرار مشروع مدونة الشغل، التي يتعين حسم أمرها، فإننا ندعو لإقرار عقد اجتماعي جديد ومتكامل، قوامه إخراج مدونة الشغل إلى حيز التطبيق، وإعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط ممارسة حق الإضراب، وإخراج التغطية الصحية الإجبارية إلى حيز الوجود، والتشجيع على إنشاء مؤسسات للأعمال الاجتماعية للأجراء والموظفين، وحل النزاعات الاجتماعية الحادة، وإصلاح الأجهزة الإدارية والقضائية المكلفة بحل نزاعات الشغل، وانخراط رجال السلطة في حل المنازعات الاجتماعية، طبقا للمفهوم الجديد للسلطة، وتطهير وضعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتعاضديات، واحترام التشريعات الاجتماعية الأساسية، وابتكار أساليب جديدة لتشغيل الشباب، وإعادة التأهيل لولوج سوق العمل. وكل ذلك ضمن منظور شمولي لمكافحة كل مظاهر العجز الاجتماعي، من بطالة وفقر وأمية وإقصاء، لا بوازع ديني وأخلاقي فحسب، وإنما أيضا في إطار سياسات عمومية تستهدف التنمية البشرية وخلق الثروة الوطنية، وكسب رهان مجتمع المعرفة والاتصال، الذي لا يقاس فقط بالتجهيزات والآليات، بل كذلك بمقدار تنمية رأس المال البشري وتأهيله.

ومن هنا كانت بداية تفعيلنا للميثاق الوطني للتربية والتكوين بجعله أولوية وطنية طيلة العشرية الحالية، معتزمين بلوغ مقاصده النبيلة التي تسمو فرق كل اعتبار.

وإذا كانت عدة أوراش قد انطلقت في هذا المجال، فإن إصلاح نظام التربية والتكوين يظل في حاجة إلى نفس وجرأة أكثر ; إذ هو كل متماسك لا يقبل التجزئة أو التطبيق الانتقائي، كما يتطلب الالتزام لا بالكم فقط، وإنما بالكيف أيضا، وبخاصة في محطاتها الاساسية المتمثلة في تعميم التسجيل المدرسي والتعليم الأولي والإصلاح الجامعي، مع خضوع إصلاح هذا النظام للتقويم المتجرد والمستمر ; منتظرين من حكومتنا أن ترصد في ميزانية الدولة الاعتمادات الكفيلة بتطبيق مقتضيات الميثاق، وأن تخرج إلى حيز الوجود النصوص القانونية والجبائية القمينة بجعل الجماعات المحلية والقطاع الخاص ينهضان بدورهما الكامل كشريكين فاعلين وجادين، ملتزمين بتحقيق الأهداف النبيلة للإصلاح.

ومن منطلق العطف الخاص الذي نكنه لأسرة التربية والتكوين، وتحفيزا لها على تفعيل هذا الإصلاح الأساسي الذي يتوقف عليه تعبئتها ; فقد سهرنا على وضع الإطار القانوني وتخصيص الغلاف المالي لموءسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لرجال التربية والتكوين، التي ستتولى تنصيب أجهزتها المهيكلة في القريب العاجل.

وإننا لندعو كل الفاعلين، من سلطات عمومية وجماعات محلية وقطاع خاص ومجتمع مدني، أن يضاعفوا جهودهم لإنجاح مشروع المدرسة المغربية الجديدة، الذي يتوقف عليه تكوين مواطن وفي لهويته، موءهل لرفع تحديات عصره.

شعبي العزيز،

إنه بقدر ما كان انشغالنا بترسيخ المشروع المجتمعي على المستوى الوطني، لم يفتأ انشغالنا أيضا متواصلا لاستثمار إشعاعه الديمقراطي، من أجل توطيد السمعة الدولية للمغرب، كقطب جهوي ودولي فاعل، وشريك مسموع الكلمة لدى الدول العظمى، ونصير للقضايا العادلة °للدول النامية ; ومركز إشعاع واستقرار ; حريصين على أن تظل ديبلوماسيتنا متفاعلة مع التحولات المتسارعة التي تطبع العلاقات الدولية، فاعلة ضمن المنظمات الأممية، وعاملة على تحقيق أهدافها النبيلة في إقامة نظام عالمي عادل ومتضامن يسوده السلم والوفاق.

وتأسيسا على ما للمملكة من رصيد حضاري وتاريخي، وإشعاع دولي، وموقع استراتيجي، فقد عملنا على الحفاظ على هذه المكاسب، ساهرين على أن يكون محيطنا مستقرا، وعلى الوفاء بالتزاماتنا تجاه أشقائنا

وشركائنا.
وهكذا، ومواصلة لسياسة التآزر مع القارة الإفريقية، التي تجمعنا وإياها روابط تاريخية وحضارية ودينية، وعلاقات تضامن وحدوية راهنة ; فقد كان اهتمامنا كبيرا بدعمها من خلال تبادل الزيارات والوفود، التي عززت علاقاتنا مع الدول الافريقية الشقيقة، سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف، وفي مقدمتها لقاءات القمة، التي تمت، سواء باستقبالنا، أو بقيامنا بزيارات رسمية لإخواننا الأجلاء، أصحاب الفخامة روءساء الدول الشقيقة ; للسينغال وغانا والنيجر والطوغو.
وقد حرصنا على الحضور في التظاهرات الكبرى التي شهدتها قارتنا، حيث شاركنا شخصيا في القمة الواحدة والعشرين لروءساء دول إفريقيا وفرنسا، التي انعقدت بالعاصمة الكاميرونية، حيث دعونا بهذه المناسبة إلى الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاستثنائية الإفريقية، والبعد الإنساني لإكراهات العولمة التي تواجهها.
وفضلا عن مساهمة المغرب في برامج التنمية، لفائدة سبع عشرة دولة إفريقية، فقد انتدبنا وزيرنا الأول لتمثيل جلالتنا في الدورة الثالثة لمؤتمر تجمع دول الساحل والصحراء، التي انعقدت في السودان، والتي تميزت بانضمام بلدنا إلى هذا التجمع، الذي نتطلع إلى أن يفتح مجالات جديدة للتعاون الإفريقي الجاد.
كما تولى بلدنا أيضا تنظيم أول قمة للسيدات الأوليات الإفريقيات، تحت رعايتنا السامية، والرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم. وتدخل هذه التظاهرة، التي اعتنت بأوضاع الفتاة الإفريقية ضمن الإعداد للقمة العالمية للطفل، التي أطنبنا بشقيقنا صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، رئاسة لجنة وطنية تحضيرية لها، ضمت، علاوة على القطاعات الحكومية، فعاليات المجتمع المدني ; وكان لها تحت إشراف سموهما جهود فعالة، سواء في تحضير المغرب لهذه القمة، أو في احتضان لقاءات وزارية وجمعوية إفريقية وعربية، لضمان الاسهام الجيد للمغرب وإفريقيا في هذا الملتقى الأممي.
وإن حرصنا على تمتين علاقات التضامن والتعاون مع أشقائنا بإفريقيا، لا يوازيه إلا اهتمامنا الكبير بعلاقاتنا مع أشقائنا في الوطن العربي، حيث شكلت قضايا أمتنا العربية أهمية كبرى في انشغالاتنا وتفكيرنا، وفي مقدمتها القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، مساندين، في كل مناسبة الجهود الرامية إلى توفير الشروط المؤدية إلى وقف البطش الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني الأعزل، واستئناف الحوار، قصد الوصول إلى إرساء سلام دائم وعادل، وشامل في المنطقة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها مدينة القدس الشريف، التي حرصنا بوصفنا رئيسا للجنة القدس، على عقد دورة خاصة لها، وأكدنا في كل لقاءاتنا الدولية على رفض تكريس الاحتلال الاسرائيلي لها بالقوة، وطمس طابعها كرمز وفضاء لتعايش الأديان السماوية، مدعمين عمل الأجهزة المهيرة لوكالة بيت مال القدس الشريف، ومحتضنين اجتماعاتها وأنشطتها لمواصلة النهوض بمهمتها في الحفاظ على هوية القدس العربية الإسلامية.
كما حرصنا على الدعوة في القمتين العربيتين للقاهرة وعمان إلى خلق مناخ عربي جديد، يؤهل الأمة العربية للقيام بدور مؤثر وفاعل لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة، ونبذ الخلافات، وتعزيز التعاون والتضامن العربي. وقد سعدنا، في هذا السياق، بلقاء أشقائنا أصحاب الجلالة والفخامة والسمو من القادة الأشقاء في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية

المتحدة،والبحرين،وليبيا، وتونس، وسوريا، ولبنان; ساهرين على أن يوفر انعقاد دورات اللجان المشتركة مع الدول العربية الشقيقة، وتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين، مناسبة لمواصلة تعميق التعاون الثنائي والعربي في مختلف المجالات.

وبمبادرة من جلالتنا، أشرفنا على التوقيع على إعلان أكادير بشأن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر، بين مجموعة من الدول العربية المتوسطية، من خلال صيغ جديدة تتلاءم مع طبيعة التوجهات الاقتصادية المعاصرة.

وعلى مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، كان لمملكتنا نشاط مكثف، حيث شارك المغرب في أشغال مؤتمر القمة الإسلامية التاسعة، التي انعقدت بالدوحة، مؤكدين مواقفنا المتضامنة والثابتة تجاه كافة القضايا الإسلامية ; فضلا عن المساهمة الجادة للمغرب في كل الهيآت المتفرعة عن هذه المنظمة، والبرامج التي تنجز تحت إشراف أمانتها العامة التي أجمعت الدول الإسلامية الشقيقة على استمرار تولي المغرب لها وعملا على توسيع آفاق التعاون بين المغرب والدول الأسيوية، فقد قمنا بزيارة رسمية لجمهورية الهند، ساهمت في تمتين روابط الصداقة العريقة التي تجمعنا بهذا البلد الكبير. كما انتدبنا وزيرنا الأول للقيام بزيارة إلى كل من باكستان وإيران، مؤكدين بذلك عزمنا على تعزيز علاقات المغرب بهذين البلدين الأسيويين الإسلاميين الكبيرين.

أما بخصوص اتحاد المغرب العربي، الذي تتقاطع فيه الدوائر العربية والإسلامية والإفريقية والمتوسطية لسياستنا الخارجية، فإن تجاوب المغرب مع المبادرات الهادفة إلى تحريك آليات هذا الاتحاد لا يوازيه إلا حرصه على أن يعرف انطلاقة جديدة قائمة على الواقعية والمصداقية، والتوجه نحو المستقبل، مؤكدين العزم على تذليل كل العقبات التي تعوق تفعيل هذا الاتحاد الذي نعتبره خيارا استراتيجيا.

وقد عرفت علاقاتنا مع أوربا مرحلة جديدة اتسمت بدخول اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي حيز التنفيذ، وبتأكيدنا على منظورنا الجديد بخصوص انبثاق ارتباط قوي بالاتحاد الأوربي، في إطار نظام شراكة متقدمة ومتطورة، تتجاوز المقاربات التقنية والتقليدية لتتسم بتوجهات ذات بعد شمولي تضامني متجدد، مثلما ألححنا على ذلك خلال زيارتنا للجمهورية الفرنسية الصديقة.

متوسطي تجسيدا لدورنا الحضاري في المنطقة المتوسطية، حيث دعت « كما كان لمملكتنا دور فاعل في تنشيط التعاون الأورو ديبلوماسيتنا في كل المناسبات إلى ضرورة البحث عن أسلوب جديد يمكن المنطقة المتوسطية من السير نحو فضاء يسوده السلم والازدهار في إطار احترام ثقافات وقيم كل الأطراف.

ومن نفس المنظور نسعى جادين إلى العمل مع الإدارة الأمريكية الجديدة، من أجل زيادة توطيد علاقات الصداقة التاريخية والتعاون المثمر، التي تجمع بلدينا الصديقين. كما نعمل على توسيع ءافاق التعاون والتضامن، بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية، التي نتقاسم وإياها نفس الانشغالات التنموية والحضارية.

وقد أولينا عناية خاصة، سواء على مستوى سياستنا الداخلية أو في لقاءاتنا الدولية وعمل ديبلوماسيتنا، لقضايا جالياتنا بالخارج، التي سهرنا، من منطلق ما نكنه لها من سابغ الرعاية وموصول العناية، على وضع منظور جديد لمقاربة قضاياها.

شعبي العزيز،

إن مخاطبتنا لك في هذا اليوم الأغر تتيح لنا الإعراب لك عما يغمرنا من سعادة ورضى وتأثر عميق بما يجيش به قلبك من مشاعر ولائك ووفائك لجلالتنا،ملتفا حول عرشنا، واثقا من تفانينا في خدمتك وإخلاصنا في العمل، متفقدين لميادين أحوالك في كل أرجاء

المملكة، عازمين على تحقيق الإصلاحات الأساسية التي من شأنها استكمال إنجاز المشروع المجتمعي الديمقراطي، بمشاركة كل فئاتك وموءسساتك، وبجميع سواعد أبنائك وطاقاتك،مرحلة مرحلة، ولبنة لبنة، لتحقيق مطامحك على درب التقدم والبناء،وضمان وحدتك وسيادتك، مستنهضين عزمك على التعبئة الشاملة والانخراط الفعلي في معركة الجهاد الاقتصادي والاجتماعي، الذي نخوض غماره، والتحلي في هذا الجهاد بأفضل سلاح، وهو الإيمان بالقيم التي يمليها دينك، وتقتضيها وطنيتك.

وننتهز هذه المناسبة الخالدة لاستحضار ذكرى الملاحم التاريخية التي خاضها أسلافنا المنعمون وأبطالنا المجادون، والترحم على أرواحهم، وفي مقدمتهم جدنا بطل التحرير جلالة الملك محمد الخامس ، ووالدنا باني المغرب الحديث جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحيهما، وكذا أرواح شهداء المقاومة والتحرير. كما نذكر باعتزاز في هذه المناسبة الوطنية الكبرى صمود قواتنا المسلحة الملكية، وقوات الأمن والدرك والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، مجددين التنويه بها والإشادة بأعمالها وتفانيها في خدمة الوطن والمواطنين، وبخاصة منها تلك التي ترابط في جنوبي المغرب، ساهرة على أمنه واستقراره، أو تلك التي بعثنا بها إلى جهات من إفريقيا وأوربا للمشاركة في الأعمال الإنسانية النبيلة، التي تقتضيها تقاليد المغرب، في النجدة والمساعدة ودعم السلام.

والله نسأل أن يشد أزرنا بشعبنا، ويسدد خطانا، ويكلل بالنجاح والتوفيق مسعانا، لتحقيق ما نبتغيه من نبيل المقاصد وصالح الأعمال،

وقل رب أدخلني »» وأن يبقي الوشائج التي تشد بعضنا إلى بعض عروة وثقى،لا انفصام لها، وأن يصل صدق أقوالنا بصدق أفعالنا

صدق الله العظيم. »» مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ".

Maroc.ma